صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 13/93
للنشر الفوري
٢٧ مارس ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يدعو إلى إصلاح دعم الطاقة على مستوى العالم
ويرى فيه مكاسب كبيرة للنمو الاقتصادي والبيئة

أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً جديداً حث فيه صناع السياسات في شتى أنحاء العالم على إصلاح الدعم لأسعار مجموعة منتجات من الفحم إلى البنزين، قائلاً إن هذا الإصلاح يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة سواء في النمو الاقتصادي أو البيئة. وتشير التقديرات الواردة في هذه الدراسة الشاملة التي صدرت اليوم بعنوان *"إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات"* إلى أن دعم الطاقة وصل إلى مستوى مذهل قدره ١,٩ تريليون دولار على مستوى العالم ــ أي ما يعادل ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ٨% من الإيرادات الحكومية.

وفي كلمة السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام الصندوق، في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن العاصمة بمناسبة إصدار هذه الدراسة، قال إن "إصلاح الدعم يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الكفاءة في توزيع الموارد، مما سيحفز زيادة النمو الاقتصادي على المدى الأطول." وأضاف أن إلغاء الدعم يمكن أن يعزز حوافز "البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الموفرة للطاقة والبديلة لها". وذكر أيضاً أن الدعم غالباً ما يفتقر إلى الكفاءة رغم أنه يستهدف صالح المستهلكين، و"يمكن إحلاله بوسائل أفضل لحماية شرائح السكان الأضعف."

وقال السيد ليبتون إن "الدراسة توضح تزايد الأعباء التي تتحملها المالية العامة لدعم أسعار الطاقة حتى أن عجز الموازنات العامة بدأ يخرج عن نطاق السيطرة ويهدد استقرار الاقتصاد"، مضيفاً أن أبحاث الصندوق تشير إلى بلوغ دعم الطاقة قبل الضريبة مستوى يتجاوز ٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠ بلداً. وبالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية الأخرى، قال إن ما يُنفق على الدعم من الموارد الحكومية المحدودة لا يزال يشكل "حجر عثرة" أمام ارتفاع النمو ومؤثراً سلبياً أساسياً على مستقبلها. "ونظراً لانخفاض الأسعار، يظل الاستثمار قليلاً في البنية التحتية التي تمثل احتياجاً ملحاً. ومن الملاحَظ أن الموارد التي توجه إلى الدعم أكبر مما يوجه إلى الصحة العامة والتعليم، مما يضعف تنمية رأس المال البشري."

وقال السيد ليبتون إن دعم الطاقة يساهم في زيادة عدم المساواة أيضاً، لأن معظمه يؤول إلى أصحاب الدخول المرتفعة الذين هم أكبر مستهلكي الطاقة. "ففي المتوسط، تستحوذ أغنى ٢٠% من الأسر في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل على ٤٣% من دعم الوقود."

وفي نفس الوقت، حذر السيد ليبتون من التأثير الكبير الذي يمكن أن يقع على الفقراء إذا زادت الأسعار بسبب إصلاح الدعم، ونبه إلى ضرورة اتخاذ "تدابير لتخفيف الأثر على الفقراء وتوفير الحماية اللازمة لهم عند تنفيذ إصلاح الدعم" بحيث تكون جزءا لا يتجزأ من أي برنامج إصلاح ناجح وعادل.

وبالإضافة إلى ذلك، قال السيد ليبتون إن "الدعم يتسبب في تفاقم التغير المناخي ويزيد من سوء التلوث والاختناقات المرورية على المستوى المحلي." فالدراسة تخلص إلى أن إلغاء الدعم قبل الضريبة يمكن أن يخفض الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين ١ و ٢%، مما يمثل في حد ذاته "خطوة أولى مهمة نحو تخفيض الانبعاثات العالمية عن طريق تحقيق نسبة تتراوح بين ١٥ و٣٠% من أهداف اتفاقية كوبنهاغن". وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، أشار السيد ليبتون إلى أن الدعم غالباً ما يأخذ شكل ضرائب بالغة الانخفاض حتى أنها لا تعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الطاقة ("الدعم الضريبي")، بما في ذلك تلوث البيئة والاختناقات المرورية. وقال: "من شأن إلغاء الدعم الضريبي لأسعار الطاقة أن يحقق مزيدا من التخفيضات الملحوظة في الانبعاثات، مما يخفض "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٤,٥ مليار طن، أي بنسبة قدرها ١٣%."

وقال السيد ليبتون إن تخفيض الدعم ليس بالأمر السهل، لكن بلدانا كثيرة ترى حاليا المنافع التي تترتب عليه وتخطط لمحاولة تنفيذه. وأكد أن "الدعم له آثار سلبية على الموارد العامة، والنمو الاقتصادي، والمساواة، والبيئة" وأشار إلى أن الدراسة تقدم خارطة طريق تستند إلى أفضل الممارسات والتجارب القُطرية. وقال إنه "مع التخطيط المناسب، والتدابير الدقيقة لتخفيف الآثار، وخطة التواصل الجيدة، يمكن تحقيق النجاح." وذكر السيد ليبتون أن الصندوق إلى جانب ما يقوم به من دور لجذب الانتباه إلى هذه القضية، فإنه سيقدم المساعدة لمن يرغب في المضي قدما في هذا المسعى، مؤكدا كذلك أن "إصلاح الدعم ضروري، ولكن العمل الدقيق خير من العمل العاجل".

وأخيراً، ذكَّر السيد ليبتون أيضاً بالتزام مجموعة العشرين التي تعهدت في قمة القادة في بيتسبرغ عام ٢٠٠٩ بإلغاء كل الدعم غير الكفء المطبق على الوقود الأحفوري في الأجل المتوسط. وقال: "أنا لا أعلم على وجه التحديد ما يمثل المدى المتوسط، لكن الوقت قد حان بالتأكيد للعمل على تحقيق هذا الالتزام بالغ الأهمية."